مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 595-610
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

نضال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) والأحزاب الوطنية لمعاقبة المسؤولين عن مجازر ماي 1945 ولتعويض الضحايا

Struggle of The Democratic Union of The Algerian Manifesto (UDMA) and nationalist parties for the punishment of the responsible for May 1945 massacres and for the compensation for the victims

د/ عبد السلام عكاش
Abdesslam AKKACHE
جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
مخبر البحث والدراسات التاريخية في الموروث والحضارة، جامعة خنشلة
a.akkache@univ-soukahras.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/12 تاريخ القبول: 2024/11/27

الملخص:
بنهاية الحرب العالمية الثانية تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين الوطنيين. في وقت لم تندمل جراح مجازر ماي 1945، باشرت الحركة الوطنية نشاطها في سبيل التخفيف من آثار تلك المجازر، بحيث ناضلت لتحرير الأسرى وإطلاق سراح كل المعتقلين تطبيقاً لمضمون قانون العفو 9 مارس 1946. وحول أحداث ماي 1945 روجت صحف الحركة الوطنية لفكرة "المؤامرة الاستعمارية" الهادفة لتحطيم الحركة الوطنية، وقتل بذرة التحرر لدى الجزائريين. ومن جهتهم لم يتوقف النواب الوطنيون في مختلف منابر سائر المجالس عن إدانة المجرمين الاستعماريين والمطالبة بإرسال لجنة تحقيق حول الأحداث، وكانوا دائماً ما يطالبون بإيقاف ومعاقبة المسؤولين عن المجازر. ولأجل التخفيف من معاناة عائلات الضحايا قامت الحركة الوطنية بتقديم المعونات المادية لعائلات المتضررين والتكفل بالأطفال اليتامى.
الكلمات المفتاحية: جرائم استعمارية؛ حركة وطنية؛ ضحايا القمع؛ يتامى مجازر ماي 1945.

Abstract:
The National Movement Newspapers were not just means of media news, but was primarily the means of political struggle and national, regarding respect to the events of May 1945 on the one hand talked about the "colonial plot" the city of the perpetrators of massacres against the Algerians, and demand the punishment of colonial officials who committed these massacres. On the other hand, it fought for the liberation of prisoners and the release of all detainees in application of the substance of the amnesty law in March 1946. In addition, in order to alleviate the suffering of the victims' families, the National Movement providing material aid to those affected and provide for orphaned children.
Key words: Genocide of May 1945; National Movement; communist press; nationalist press; orphans of 8 May 1945 massacres.

مقدّمة:

من بين القضايا التي لا تزال تثار على مستوى جدال الذاكرة بين الجزائر وفرنسا مسألة اعتراف هذه الأخيرة بجرائمها في الجزائر، ولا يزال الباحثون والحقوقيون إلى يومنا يثيرون مسائل محاسبة ومحاكمة من اقترف "جرائم إبادة جماعية" و"جرائم ضد الإنسانية" و"جرائم حرب" في حق المدنيين العزل خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، لذلك نشهد خلال كل ذكرى مجازر ماي 1945 تجدد نفس الخطاب الداعي لتحقيق شيء من العدالة فيما يخص ضحايا القمع الاستعماري، لأجل تضميد جراح الماضي المشترك والانطلاق لبناء علاقات جديدة بين الطرفين. هذه المسائل ليست بالجديدة بالنسبة للحركة الوطنية، التي منذ أن عادت للنشاط في ظل الشرعية في صيف سنة 1946، لم تتوقف عن الإلحاح على ضرورة إرسال لجنة تحقيق برلمانية لضبط المسؤوليات حول تلك الأحداث الدموية. ولما كانت الحركة الوطنية تمثل حركة نضال لتلبية مطالب الجزائريين، فإلى أي مدى تفاعلت مع موضوع ضحايا مجاز ماي 1945؟ وما مظاهر تنديدها بالجلادين الاستعماريين، لأجل الوصول إلى محاكمتهم، ولتعويض الضحايا الجزائريين؟

نسعى من خلال هذا المقال لتوضيح كيفية اجتهاد دعاية الأحزاب الوطنية لأجل إبراز الحقيقة حول أحداث ماي 45، ومنه نوضح كيف عملت على تجريم الجلادين الاستعماريين المسؤولين على مذابح شهر ماي من سنة 1945، والوصول إلى إدانتهم ومحاكمتهم، كما نقوم بتوضيح الجهود المبذولة من طرف نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لأجل دفع السلطات الاستعمارية سواء في الجزائر أم في باريس لتخصيص أغلفة مالية، لتعويض الأضرار التي لحقت بالجزائريين الذين خربت بيوتهم ونهبت أملاكهم خلال الأحداث. وكيف أنه أمام عدم تحرك السلطات المسؤولة بادرت الحركة الوطنية لجمع التبرعات وإعادة توزيعها على عائلات الضحايا، فضلاً عن التكفل باليتامى المشردين، الذين لم يجدوا من يمكن أن يتكفل بهم، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على العديد من الوثائق الأرشيفية التي تناولت الموضوع، والعديد من الصحف النطاقة باسم الأحزاب الوطنية التي كان الموضوع من أبرز انشغالاتها.

إدانة الصحافة الوطنية والشيوعية للمسئولين عن المجازر ومطالبتها بمعاقبتهم:

إثر وقوع مجازر ماي 1945 تم حضر الحركة الوطنية عن النشاط، ذلك أن حزب الشعب والحزب الشيوعي كان قد منعهما من النشاط منذ سبتمبر 1939، بينما تم حل حزب أحباب البيان والحرية مباشرة عقب وقوع أحداث ماي 1945، وتم الزج بزعمائه في السجن، وخلالها طالب بعض المعمرون بإعدام فرحات عباس ومسؤولي حزب البيان، وتحميلهم مسؤولية تلك الأحداث. لذلك لم يبق ينشط على الساحة الوطنية إلاَّ الحزب الشيوعي الجزائري، ورغم أنَّه اتخذ موقفاً سلبياً من الأحداث، بدعوته لقمع "الأقلية المحرضة" وباتهامه حزب الشعب بالهتلرية، فإنَّه حاول تصحيح مواقفه من خلال شنه لحملة إدانة للمسؤولين الاستعماريين؛ مقترفي مجازر ماي 1945 ومطالبته بمعاقبتهم من جهة، وبتطبيق قانون العفو عن المعتقلين السياسيين الجزائريين، من جهة أخرى[1].

الصحافة الشيوعية:

شنَّت الصحف الشيوعية في نهاية 1945 حملة ضد المسؤولين الاستعمارين عن المجازر المقترفة في حق الجزائريين، وأدانت أعوان الإدارة الذين أشرفوا على تلك المجازر، بحيث قامت صحيفة "الحرية Liberté" بنشر صورة لمحرقة هيليوبوليس وعنونت: "في هذا الفرن أحرق أشياري ضحاياه نحن ندينه ونتهمه[2]. وفي نهاية سنة 1945 تأسف عمار أوزقان (الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري) عن

وجود الآلاف من المسلمين في السجون، مع أنّه لا ينبغي البحث عن المسؤولين عن المؤامرة في أوساط المسلمين، ولكن قبل كل شيء يجب البحث عنهم في أوساط المتعاونين الفيشيين الذين كانوا يمولون رومل، فهم لم ينشغلوا فأبو (Abbo) وبورجو (Bourgeaud) وفرحات بلقاسم وبيرك (Berque Augustin) ولستراد كاربونيل (Lestrad Carbonnel)، لا يزالون أحرارًا، والقتّال أشياري (Achiary) لا يزال رئيساً لدائرة قالمة[3]. وطالب أوزقان أمام الجمعية التأسيسية بمعاقبة المسئولين الاستعماريين، خصوصاً العنصري أشياري الذي لا يزال رئيس دائرة قالمة، وقد اعترف بأنه نفذ إعدامات غير قانونية ويتم الآن تزيينه بوسام شرفي[4].

بينما عنونت ليبرتي "4000 عملية إعدام في قالمة والمسئولين عن هذه الجرائم لا يزالون يعيشون في حرية"[5]، وفي عدد آخر عنونت: "إلى السجن أيها المسئولون عن مجازر عمالة قسنطينية، يا أشياري أين هؤلاء الرجال؟" وقدَّمت قائمة اسمية لـ 98 مفقودا أوقفوا بأمر من أشياري، وتساءلت أين يوجدون؟ ماذا فعل رئيس الدائرة أشياري بهؤلاء الرهائن؟ في أي أرض، في أي منحدر، في أي يوم تم اصطياد هؤلاء الرجال وقتلهم؟ وإذا أردنا فقط أن نغالط أنفسنا نقول للإدارة: في أي سجن يوجد هؤلاء؟ القتّال أشياري اعترف أنه قتل 11 رهينة وآخرين، ومع ذلك لا يزال رئيس دائرة قالمة، بل مؤخراً تم تزيينه بوسام. كيف نريد أن يعود السلم إلى قالمة، في الوقت الذي لم يتم فيه معاقبة المسئولين عن أعمال القتل الانتقامي على الطريقة الهتلرية؟ لا يمكن للسكان المسلمين قلب الصفحة، وهم يطالبون بتطبيق العدالة، وإطلاق سراح المعتقلين المسلمين ومعاقبة المسئولين عن المجازر[6]. وذكرت الصحيفة أنها تلقت 116 رسالة مكتوبة من قبل آباء الضحايا في قالمة، وأنه تم إرسال محققين، غير أنّ المحكمة العسكرية عرقلت ذلك، وبعد نشر القائمة الاسمية لـــ98 شخص مفقود، قامت في العدد 135 بنشر قائمة جديدة تضم أسماء 142 مفقوداً[7].

الصحافة الوطنية:

إلى جانب تأكيد الصحف الوطنية على أنَّ أحداث 8 ماي كانت موجودة في مخططات الاستعمار، لتفكيك التنظيم الوطني لأحباب البيان، الذي وصفته بأنّه كان جبهة وطنية تنشِّطه عناصر ثورية، قامت بإدانة المسؤولين الاستعماريين، واتهمتهم بارتكاب أكبر مجزرة إنسانية، نشرت "الجزائر الحرة Algérie Libre" تصريح "ري"(Ray) الأمين العام لعمالة قسنطينة، الذي قال أنّ يوم 8 ماي يبقى في الضمير الدولي إحدى الجرائم الأكثر توحشاً للاستعمار الفرنسي بالنسبة للجزائر، والتي خلَّفت مجازر لم تختف، ومحاجر وأفران هيليوبوليس الحارة لا تزال شاهدة، هناك الكثير ممن مات رمياً بالرصاص، ويوجد مئات الأطفال اليتامى في شوفريل (بني عزيز)[8].

ندّدت الصحف الوطنية بالمؤامرة الاستعمارية، وطالبت السلطات العليا بأن تسلّط الأضواء على حقيقة الأحداث، وعبّرت عن الآلام النفسية للجزائريين في عدم ملاحقة مجرمي الحرب الاستعماريين، وتحت عنوان "حدثونا عن العدل فإننا نسيناه" تأسف الإبراهيمي في البصائر على العدالة الفرنسية قائلاً: "وقعت حوادث 8 ماي المروعة، فأعلنت فرنسا ثقتها بالمدربين لها ورضاها بمّا يصنعون، واهتزت الدنيا لهولها وفظاعتها، ولم تهز فرنسا إلاّ هزة الإعجاب ببطولة الهاتكين للأعراض الطاهرة..." وذكر أنّ أصواتاً تعالت تطالب فرنسا بإرسال لجنة برلمانية لتحقيق لا يرد فائتاً ولا يحي مائتاً، ولكنهم كانوا ينادون صخرة صماء[9].

وكان حزب البيان (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA) أكثر الأحزاب مطالبة بإرسال لجنة تحقيق؛ لأنه كان يتصور نفسه بأنه كان أول وأكبر ضحايا تلك الأحداث، وكانت صحيفته "المساواة Egalité" أكثر الصحف تنديداً بالجرائم المرتكبة ضد الشعب الجزائري، لذلك ذكرت قائلة: "صحيفتنا منذ أن عادت للصدور وفرحات عباس في الجمعية التأسيسية، ونحن نصرخ في وجه حجب الحقيقة حول المؤامرة الاستعمارية التحريضية"[10]، في ذكرى الأحداث سنة 1947 حرر فرحات عباس افتتاحية المساواة تحت عنوان: "ذكرى 8 ماي - دية وقصاص"، حيث انتقد خلالها عدالة المحاكم العسكرية القائمة على الأحقاد والضغائن، والتي حكمت على المئات من الجزائريين بالسجن والإعدام، فحولت الظلم إنصافا والزور حقاً، موت ضد الأبرياء، أحكام أودت بحياة الآلاف، وكانت المجزرة بالنسبة للمعمرين وأشياعهم المرتزقة عرساً، فأمعنوا في القتل والتدمير... إن الذين قتلوا العرب وطاردوهم مطاردة الحشرات الضارية، والذين عذبوا الرجال وهتكوا حرمة النساء ورموا جثث القتلى إلى الذئاب والطيور الجارحة لابد أن يقفوا أمام المحاكم ويلقوا في السجون عقاباً على ما اقترفت أيديهم[11].

وفي أول عدد تصدره المساواة بعد عودتها سنة 1946 قامت بنشر عريضة باسم حزب البيان تطالب بتحقيق حول 08 ماي 1945، ذكّرت فيها بمختلف عمليات القمع العسكري الذي استخدمت فيه مختلف الأسلحة، من دبابات وطائرات وبوارج ضد مناطق معزولة، وتطرقت لإنشاء ميلشيا سلحت من قبل أعوان السلطة، وتم اغتيال الآلاف من المسلمين الأبرياء؛ فحسبها "قد شهدت الجزائر حالة حالكة، ساد خلالها النهب والاغتصاب والإعدام الجماعي للمعتقلين، ولم يسلم من ذلك لا النساء ولا الأطفال ولا الشيوخ، تبع ذلك إيقافات جماعية والتي لم يتوقف نطاقها فقط على عمالة قسنطينة، بل شمل الجزائر بكاملها. وبعدها بدأت لجنة تحقيق برئاسة توبير (général Tubet) عملها، قبل أن يصلها أمر من باريس بالتوقف. وزير الداخلية قام بزيارة للجزائر، خلالها لم يقم سوى بزيادة التغليط حول الأحداث والأوضاع. وما دامت المسؤوليات لم تضبط، والمذنبين لم يعاقبوا لن تكون هناك تهدئة، نأمل أن البحث عن الحقيقة لن يتوقف، ونطالب بلجنة تحقيق برلمانية"[12].

وكثيراً ما تأسفت المساواة لوقف عمل لجنة توبير للتحقيق في أحداث ماي 1945، وذلك 24 ساعة بعد بداية عملها، فحسبها فإن المليشيا في قالمة قتلت ما بين 500 إلى 700 شاب جزائري دون أن تعاقب، لذلك فإن الشعب الجزائري غير راض بقانون العفو[13].

وقدَّمت الصحف الوطنية العديد من الأدلة التي تدين المسئولين الاستعماريين، ووجهت تهماً صريحة ضد شخصيات استعمارية، فذكرت "المساواة": المسئولين عن تفجر الاضطرابات هم: لستراد كاربونيل والي قسنطينة لقيامه بقتل الرجال، وأشياري محافظ شرطة سابق[14]. واستنكرت العدالة الفرنسة- إن كانت هناك عدالة حقيقية- وعدم ملاحقتها مرتكبي المذابح، فحسبها إلى حد الآن يوجد رفض تطبيق العدالة على أشياري ودوفال ولستراد كاربونيل وغيرهم، حيث لم يتم استدعائهم أمام محاكم الجمهورية لاستنطاقهم على أعمالهم المخطّطة، واليوم يستمرون في التمتع بالحرية والاعتبار، كما يحضَون بحماية من قبل التشريعات الرسمية، فلا شك أنّهم لا يزالون يخططون لأحداث أكثر دموية في المستقبل[15]، وطالبت بإحالة مدبري المجزرة على المحاكم، وتأسفت عن كون عناصر الميلشيات وقادتها لا يزالون ينعمون بالحرية ويزاولون أعمالهم بشكل عادي[16].

وحول قيام العدالة الفرنسية بالكيل بمكيالين في تعاملها مع أطراف الانتفاضة والمتسببين في مأساتها، صرحت المساواة مُدينة الإدارة الاستعمارية بقولها: "الشعور يحبس الأنفاس حينما نتفكر في

الوضع المأساوي لهؤلاء المعتقلين الأبرياء لجرائم لتستراد كاربونيل الذي عيّن مستشاراً للحكومة، مثلما فجر الحرب منذ سنتين في عمالة قسنطينة، وهو الآن يصوت على بيانات تحرّض على الحرب الأهلية. أمّا السفّاح أشياري الذي قتل المئات من المسلمين في قالمة، نراه اليوم نائب مدير مصلحة تموين (ravitaillement) الجزائر بأسرها"[17]. وذكرت أنّ أشياري أدين من قبل قضاة محكمة العدل بالسين (La Seine)، وأنّ الصحافة الحرة تطرقت إلى مسؤولية أشاري الذي رغم ذلك لا يزال يستفيد من حماية عالية، لذلك يجب أن ينتزع منه وسام الشرف، هناك خمسة قضاة في مقاطعة محكمة السين (Seine) طالبوا بمتابعة قضائية للمحافظ أشاري، ومنذ أربع سنوات والمسلمون باسم 1000 ضحية لقالمة يطالب بالعدالة[18].

وفيما قام نواب حزب البيان في الجمعية التأسيسية بإيداع مقترح قانون لدى الجمعية التأسيسية لأجل إرسال لجنة تحقيق برلمانية حول الأحداث، لكن الحكومة عارضت إدراج ذلك ضمن جدول أعمال الجمعية، ومن هذا نفهم - مع النائب قدور ساطور- أن السكان المسلمين وممثليهم لا يتخوفون من الحقيقة، ولكن السلطات العمومية هي التي تتوجس من الحقيقة حين تركت المجال لقمع وحشي ضد الأبرياء، والآن يتم ترك القتلة الحقيقيين بدون عقوبة لأنهم أوربيين، إلاّ أنّ مسير الشعوب المستعمرة نحو التحرر لن تؤخره الإعدامات ولو كانت كثيرة[19]. واستمرت "الجمهورية الجزائرية République Algérienne" ملحة على ضرورة إبراز حقيقة الأحداث وتحديد مسؤولياتها، وذكرت قائلة: "إلى اليوم لا يزال المستعمرون - عند تذكرهم أحداث 8 ماي المحزنة - يتجرؤون للحديث عن ثورة عربية وحركة عصيان، ورغم ما كتبناه وما أثاره نوابنا في المجالس إلاّ أنّ الأضواء لم تسلّط بعد لتوضيح المؤامرة[20].

مطالبة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بتعويض حقيقي للضحايا الجزائريين:

رغم أن المعمرين المتضررين من انتفاضة ماي 1945 تم تعويضهم مادياً، إلاّ أنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للجزائريين، لذلك لم تتوقف الحركة الوطنية عن المطالبة بتعويض الضحايا الجزائريين ومعاقبة جلاديهم. نشط الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لأجل توسيع نطاق قانون العفو لمحو الآثار المأساوية لأحداث ماي 1945، وكانت صحافته في مختلف المناسبات تدعو لتطبيق قانون العفو الذي بقي حبراً على ورق، وقدّمت "المساواة" بعض القصص حول حالات استمرار آثار القمع، وتحت عنوان: "لا تزال أحداث 8 ماي 1945" قدّمت "المساواة" قصة مروش الطاهر من دوار تامسقودة بلدية جيجل والذي حكم عليه بعد أحداث 8 ماي 1945 بـ 20 سنة سجن وغرامة 18000 فرنك، فقام آباؤه بدفع الغرامة وتمت آخر عملية تسديد في ماي الأخير لدى المحضر القضائي لجيجل، ولكن في 4 و5 جوان الجاري اندهش سكان الدوار حينما رءوا رجال الدرك والحرس المتنقل لبيروقوفيل (Perogoville عين كبيرة) يحاصروا منزل مروش الطاهر، وقاموا بتفتيشه فلم يجدوا سوى امرأة وأبناءها الذين أخذوا واعتقلوا لمدة 3 أيام في مقر درك شوفريل (Chevreul بني عزيز)، كما أخذوا قطيعهم المشكل من 18 خروفا و16 معزة و11 بقرة وبغل واحد، وحالياً يطالب الدرك بتسديد 30000 فرنك لإعادة القطيع، في حين العائلة كل ما تملكه هو ذلك القطيع[21].

وقدَّمت الصحيفة حالة أخرى تتعلق بعيسى حاماني وهو فلاح فقير من دوار تاركريست للبلدية المختلطة واد مرسى (شرق بجاية)، والذي خرب بيته بالكامل، وحتى قطيعه المتواضع المشكَّل من 18 معزة أخذ منه، في وقت كان يحارب تحت الأعلام الفرنسية لأجل فرنسا(خلال الحرب العالمية)، وعند عودته لم يجد شيئا يقوم به لأجل إنقاذ عائلته[22]. وفي تامنطوط ببلدية جيجل قدّمت الصحيفة القصة

التالية: "لمقتل حارس غابي واحد المئات من الأهالي كانوا ضحايا القمع العسكري والعمليات الانتقامية التي لا تزال مستمرة، ففي 9 فيفري الأخير أخذ الحرس الغابي 30 معزة من الأهالي دوار تامسقودة، وتم حجزها في مزرعة معمر وأعطيت لراعي يرعاها بقيمة 100 فرنك يومياً على عاتق مالكيها"[23].

وقدّمت المجموعة البرلمانية لحزب البيان (11 نائب على رأسهم فرحات عباس) مقترح الحصول على تعويض للضحايا المسلمين. وتم تحويله إلى لجنة الداخلية التي عينت قدور ساطور مقرراً (rapporteur) والذي قدّم مقترح مساهمة ميزانية المتروبول في نجدة منكوبي 8 ماي في الجزائر.[24] ورغم ذلك إلاَّ أن السلطات في الجزائر لم تحرك ساكناً، فحسب نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فإلى غاية جانفي 1948 لم يحصل المنكوبون على أي تعويض. لذلك جدد هؤلاء النواب مطلب ضرورة مساهمة ميزانية المتروبول في تلك التعويضات[25].

وطالبت الصحف الوطنية من مصالح الحكومة العامة دراسة ملفات المنكوبين المسلمين، وأن يوزع عليهم الغلاف المالي المقدر بـ: 500 مليون فرنك الذي عرض على الجمعية الوطنية، وأن يعاد إدماج العمال المفصولين عن مناصبهم (طبقا لقانون العفو)، وأن يستعيد المسلمين أسلحتهم (بنادق الصيد)، وأن يستفيد الذين فقدوا أسلحتهم من رخص شراء السلاح[26].

كانت الجمعية المالية الجزائرية في 11 جانفي 1948 قد صوتت على بيان يطالب الحكومة والبرلمان الفرنسيين بتخصيص غلاف مالي بـ 500 مليون فرنك لمنكوبي أحداث ماي 1945. وفي 16 جانفي 1948 دعت الجمعية المالية من جديد البرلمان للتصويت على تقديم التعويضات، كما دعت الحكومة العامة لتشكيل لجنة لدراسة ملفات المتضررين. وتبع ذلك دعوة الجمعية الجزائرية للبرلمانيين الجزائريين لدفع البرلمان الفرنسي للمصادقة على مقترح 500 مليون كتعويض، ودعا بيان الجمعية الجزائريين مصالح الحاكم العام لدراسة ملفات المنكوبين، لضبط التعويضات الضرورية للمتضررين[27].

وبادر مستشارو الجمهورية لـ إ دب ج وهم: أحمد بومنجل، أحمد طاهر وأحمد يحي بتقديم مقترَحَين قانونين، الأول يدعو الحكومة لأن تسجل في ميزانية المتروبول 300 مليون فرنك لتعويض ضحايا النهب المنظم من قبل الجيش وأفراد المليشيا. الثاني تضمن إرسال لجنة برلمانية للتحقيق مع مهمة إيقاف ومحاكمة القتلة.

مقترح نواب حزب البيان في عرض الأسباب ذكّر بمقتل الآلاف من الجزائريين من دون محاكمة، وهم مسؤولين عن عائلات بقيت من دون معيل، وكيف أنه خلال الأحداث: "منازل خربت، ودواوير أحرقت ونهبت، حالة العائلات تدعو للشفقة، يتامى تائهين في القرى، أرامل، شيوخ وأطفال محرومين من كل عائل، يوجدون من دون مأوى ومن دون مأكل ولا ملبس، إنه من غير اللائق أن نترك عائلات بكاملها لشانها، بعدما تعرَّضت للخراب خلال أحداث ماي 1945. ميزانية الجزائر المحدودة حاولت تقديم بعض النجدات لأجل التخفيف من حالة البؤس، غير أنّه أمام الحجم الكبير للخراب، يظهر أن تلك الإجراءات لا تمثل شيئا يذكر. وبعد مرور 3 سنوات لم توزع أية نجدات". وخلص المقترح إلى أن التعويضات لن تكون لها أدنى فعالية طالما لم تساهم ميزانية المتروبول فيها بشكل مستعجل وفعال، ودعا البيان أخيراً لتطبيق مقترح نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المقدم أمام الجمعية التأسيسية منذ جوان 1946. والمتمثل في مساهمة ميزانية الميتروبول بـ 300 مليون فرنك، لتعويض النهب والتخريب المنظم من قبل الميليشيا[28].

ولدعم المقترح قدَّم أحمد طاهر أمام مجلس الجمهورية مداخلة مطولة، وخلالها ذكَّر بالآلاف من الضحايا الجزائريين، ومن جهة أخرى تحدث عن الأضرار المادية المقدرة بالملايين والتي لحقت بآلاف العائلات البريئة، وموت رجال مسؤولين عن العديد من العائلات، وكما ذكّر بدعوة الجمعية المالية الجزائرية للبرلمان للتصويت على تقديم غلاف مالي قدره 500 مليون فرنك، على أن تساهم فيه ميزانية المتروبول بـ 80%، بينما تساهم الإدارة المحلية في الجزائر بـ 20% الباقية، غير أن البرلمان لم يقم بالمصادقة على تقديم تلك القيمة المالية[29].

وتبع ذلك تصويت مجلس الجمهورية في جلسته لـ 24 سبتمبر 1948 على لائحة يدعو فيها الحكومة لدراسة تعويض الضحايا، إثرها أنشأت الحكومة العامة والمصالح الإدارية لعمالة قسنطينة لجنة مشكلة أساساً من نواب في المجالس البلدية والمجلس العمالي عن دائرتي سطيف وقالمة. وبعد مدة قدَّمت اللجنة تقريراً حول ملفات الأضرار المادية العقارية وغير العقارية التي لحقت بالضحايا، والأرقام التالية تتضمن الملفات التي درستها حول الأضرار غير العقارية[30]:

دائرة قالمة: 680 ملف (معظمها في واد شارف)، دائرة سطيف: 582 (معظمها لبلدية تاقيطونت)، دائرة عنابة: 3، دائرة قسنطينة 603 (معظمها في فج مزال)، دائرة بجاية: 704 (معظمها في واد مرسى ولافاييت). وقدّرت اللجنة قيمة التعويضات التي ستمنح للضحايا المسلمين (الجزائريين) والأوربيين (المعمرين) بـ55.6 مليون فرنك.

بينما قدرت قيمة الأضرار العقارية بـ 89 مليون فرنك، معظمها يخص أبنية وأحياء المعمرين، وهي موزعة على الشكل التالي: بنايات خربت بشكل كامل: شوفريل: 48.9 مليون فرنك، سيليق وخراطة: 36.9 مليون فرنك.

مجموع الملفات المعنية وصل عددها إلى 2628 ملف، غير أن الإدارة الاستعمارية لم تقدم أي توضيح حول حجم الخسائر الملحقة بكل فرد أو منطقة، والتعويضات اللازمة[31]. واعتبر أحمد طاهر الأرقام التي توصلت إليها اللجنة الحكومية غير دقيقة، خصوصاً ما تعلق بدائرة قالمة، حيث لم تجر التحقيقات بشكل جيد، مما يعنى بأن عمل اللجنة لن يقوم بإصلاح الوضعية التي خلفتها مجازر ماي 1945. بينما رفضت العديد من العائلات الجزائرية التعاون مع اللجان التي شكلتها الإدارة الاستعمارية للتحقيق حول ضحايا الأحداث، سواءً توجساً من تلك الإدارة ولجنتها، أو تعبيراً من عائلات الضحايا لرفض مبدأ التعويض على مقتل ذويهم وتخريب ديارهم ونهب أموالهم، وذلك ما أكده أحد البرلمانيين الاستعماريين (جاك أوقاد Jacques Augade) الذي كان ضمن لجنة دراسة المتضررين من سكان بلدية واد مرسى (أوقاس)، الذين لحقت بهم أضرار مادية معتبرة، دون أن يحصلوا على تعويضات. الأمر الذي يصعب من حالتهم خصوصاً خلال فصل الشتاء[32].

وبذلك يكون الضحايا الأوربيون (102 ضحية، فضلاً عن الأضرار المادية) هم المستفيد الأول والأكبر من تلك التعويضات، بحيث أعيد بناء بناياتهم المخبرة وتعويض خسائرهم فيما يخص الأثاث والألبسة والأغطية التي فقدوها خلال الأحداث[33]. ومن أمثلة ذلك عائلة دوبون (Dupont Andé) وهو موظف في مصلحة المياه والغابات، والذي قتل خلال انتفاضة ماي 1945، فحصلت زوجته على تعويض على الضرر بـ 240000 فرنك، وتعويض على الخسائر المادية قيمته 480000 فرنك[34].

وتفيدنا الوثائق الأرشيفية أن بعض الضحايا الجزائريين قدَّموا شكاوى لدى المصالح الإدارية والقضائية حول ذويهم المفقودين خلال الأحداث، وأموالهم المسلوبة منهم، ومن ذلك رسالة موقعة من

طرف زغبوب علاوة، تحمل تاريخ 19 جانفي 1946، والذي طلب فتح تحقيق حول وفاة أبيه زغبوب خليفة المقتول في 13 ماي 1945، وهو تاجر من سانت أرنو (العلمة)، والذي تعرض للتعذيب وتم التنكيل بجثته، وكان بحوزته حينما أوقف من قبل الدرك 124000 فرنك. وبنفس الشكل قام جماد شريف وهو برلماني شيوعي عن دائرة سطيف بتوجيه عدة رسائل لحالات خاصة تخص أرامل قتل أزواجهن خلال الأحداث، بعدما تم تجريدهم من كل الأموال والأملاك، لذلك بقيت تلك الأرامل مع العديد من أولادهن من دون مصدر للعيش، ومن ذلك حالة أرامل عمار زية بوزيد ولحسن، قتل أزواجهن من قبل مليشيا عين عباسة من دون محاكمة، بعدما سرقت الشرطة من الضحايا مبلغا ماليا قدره 34000 فرنك، ورغم قيام السيد نايت أعراب وعمار بالتحقيق والتأكد من الأمر لدى الشرطة والدرك، إلاَّ أنه لم يقع تعويض الأرملتين (أحداهما أم لخمسة أطفال)، أو استرجاع المبلغ المالي المسروق من أزواجهن[35].

أمَّا ما يخص مطالبة النواب الوطنيين والجمعية المالية الجزائرية في العديد من المناسبات بمساهمة لميزانية المتروبول بما لا يقل عن 300 مليون فرنك في مسألة التعويضات، فإنَّها لم تجد أصداءً لدى السلطات، بفعل معارضة الإدارة الاستعمارية في الجزائر، فقد عبر الحاكم العام ناجلان (Edmonde Marcel Naégelen) في رسالة له لوزير الداخلية عن عدم الحاجة لتلك المساعدة، وذكر أنّ المساعدات المقدمة من قبل الإدارة المحلية في الجزائر كافية، لذلك نجد بأنَّ الجمعية الجزائرية (التي أوجدها ناجلان بالتزوير الانتخابي) هي أخرى سارت على خطى الحاكم العام، واعترضت على مقترح مساهمة ميزانية المتروبول في تقديم المعونة[36]. ومنه فإنّ الغلاف المالي للتعويضات المقدرة بـ 500 مليون نزل إلى نسبة 20%، وهي النسبة الخاصة لمساهمة الإدارة الجزائرية، الخُمس قدمته البلديات المعنية، والباقي قُدّم من ميزانية عمالة قسنطينة.

مطالبة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بإعادة إدماج الموظفين الجزائريين المفصولين عقب أحداث ماي 1945

من القضايا التي رفعها النواب الوطنيين في المجالس الفرنسية، قضية الجزائريين الموظفين في الإدارة الاستعمارية والذين تم طردهم من العمل بتهمة الضلوع في الأحداث، ذلك أن تطبيق قانون العفو لـ9 مارس 1946، يستوجب إطلاق سراح المعتقلين، ولكن لا يتضمن إلغاء كامل العقوبات، ومن ذلك طرد وتسريح الموظفين أو التنزيل من مكانتهم المهنية. ولأن معظم الموظفين لم يتم طردهم إلاّ لاعتبار انتمائهم لحركة أحباب البيان والحرية المتهمة بمسؤولية الأحداث، لذلك تدخل السيد فرحات عباس النائب في الجمعية التأسيسية ورئيس المجموعة البرلمانية لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أمام الجمعية المذكورة في 26 سبتمبر 1946 مطالباً الجمعية بالتصويت على قرار بضرورة توسيع العفو ليشمل إعادة إدماج الموظفين المطرودين[37]. بينما ذكر أحمد بومنجل وهو نائب لحزب البيان في الجمعية المذكورة خلال تدخل له: أنَّه يوجد ما بين 150 و170 موظّف فصلوا من عملهم، وأنّ أُسراً كاملة تُركت لأنّ المسئول عنها يوجد في السجن، ومع ذلك لم يتدخل أحد لسد حاجيات أطفالها، وحتى اضطرت بعض العائلات لبيع أملاكها حتى تتمكن من أن تعيش[38].

كما وجه السيد فرحات عباس رسالة إلى الحاكم العام للجزائر إيف شاطينيو(Yves Chataigneau) ورسالة أخرى لوزير الداخلية (جول موك Jules Moch) في 26 و29 أوت 1946، يطلب فيهما تطبيق المادة 3 من قانون العفو، المتعلقة بإطلاق سراح الموظفين المعتقلين وإعادة إدماجهم في وظائفهم، خاصة وأن الكثير من تلك الوظائف تم شغلها من قبل موظفين جدد. إثرها قامت وزارة الداخلية بتوجيه تعليمات

إلى الحاكم العام بالجزائر والذي راسل ولاة العمالات الثلاثة مذكراً إياهم بضرورة إحصاء وإعادة إدماج الموظفين الجزائريين المسرحين والمطرودين بعد أحداث ماي 1945. وفي 28 ديسمبر 1946 وخلال بداية سنة 1947 وجه جماد الشريف - وهو نائب برلماني شيوعي عن منطقة سطيف، بجاية وجيجل- رسائل مختلفة تخص حالات خاصة، لعدة أشخاص طردوا ولم يدمجوا بعد إعلان تطبيق قانون العفو[39].

وفي المندوبيات المالية طالب أحسن بوصوف المندوب المالي لميلة عن حزب البيان بميزانية 20 مليون فرنك كتعويض للموظفين الجزائريين، الذين أبعدوا بشكل جائر في ماي 1945 اعتماداً على تقارير الشرطة، وذكر أنَّه بالرغم من أن وزير الداخلية في 9 أكتوبر 1946 أوجه أوامر للحاكم العام لإدماج الأعوان المبعدين، إلاّ أنَّ العديد من هؤلاء لم يتم إعادة إدماجهم ولم يحصلوا على أي تعويض[40].

وحينما قامت الجمعية الجزائرية بالتصويت على قانون ينص على العفو عن الموظفين المتعاونين مع نظام فيشي خلال الحرب العالمية الثانية، استغل النواب الوطنيين مبارك الجيلاني، بلهادي عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وأحمد فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المناسبة ليثيروا قضية الموظفين الجزائريين المعتقلين والمفصولين عن عملهم إثر حوادث ماي 1945، وطالبو بالتعويض. بحيث استنكر أحمد فرنسيس تطبيق القانون باتجاه واحد، خص الموظفين الأوربيين، بينما تجاهل الآلاف من المعتقلين السياسيين الجزائريين، والموظفين المسرحين بعد أحداث ماي 1945. وفي هذا الاتجاه قدم مشروع قانون للجمعية يخص الموظفين الجزائريين المعاقبين بعد أحداث ماي 1945. ولكن المشروع رفض من قبل الجمعية، بدعوى أنها ليست مخولة بذلك[41]. وأعتبر أحمد فرنسيس إجراءات التسريح غير شرعية وتعسفية وغير قانونية، وأنّه لا يمكن تسريح موظف من العمل إلا إذا ارتكب أخطاء مهنية، وتكون المعاقبة بعد المرور عبر هيئة تأديبية. وتحدّث أحمد فرنسيس عن الوضع المأساوي الذي آلت إليه عائلات هؤلاء الموظفين[42].

وخلال المناقشة امام الجمعية الجزائرية قدّم السيد بيلابون "Pélabon" الأمين العام للحكومة بعض الأرقام الرسمية والتي مفادها أن "عدد الموظفين المسرحين هو 141 منهم 44 مرسمين، و97 ملحقين، تم إعادة إدماج بعضهم، وهم أساساً من فئة القياد، الذين تم طرد 16 منهم، وأعيد إدماج 10، منهم 4 في مناصبهم الأصلية و6 في مناصب جديدة"[43]. ويكون سبب طردهم في كونهم قصَّروا في التصدي للانتفاضة، أو لاعتبارهم فقدوا هيبتهم لدى السكان. وذكر بيلابون أنه فيما يخص الموظفين الملحقين فإنهم ليس لهم أي إطار قانوني خاص، أو عقد مع الإدارة، وأنَّ العديد من الموظفين بعد إعلان قانون العفو عن المعتقلين لمارس 1946، لم تلغ العقوبات الخاصة بهم وإنما أجلت. غير أن لجنة المالية للجمعية الجزائرية رفضت المقترح المتضمن إعادة إدماج الموظفين المسرحين والمطرودين والذين تم التنزيل من رتبتهم الإدارية، إلى جانب تقديم تعويضات الضرر، وتعويضات عن المدة التي فصلوا فيها عن العمل والمقدرة بـ 6 ملايين فرنك، كما أنه حينما أحيل المقترح للتصويت، رفض من قبل الأغلبية في الجمعية[44].

مظاهر تضامن الحركة الوطنية مع ضحايا القمع:

التضامن مع المعتقلين: لم يتوقف عمل الحركة الوطنية عند المطالبة بتطبيق قانون العفو الشامل عن المعتقلين وتعويضهم، بل نشطت في اتجاه مساعدة الضحايا والتضامن مع ذويهم، من خلال جمع التبرعات وإعادة توزيعها على العائلات المعنية. وقدمت "المساواة" حالة معتقلين من خراطة تم إطلاق سراحهم من سجن البرواقية، وخلالها "تم استقبالهم من طرف فرع البليدة لـ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 09 أفريل 1947، وهم في حالة جسمية هزيلة، وذكرت الصحيفة أنَّه بعد مرور 36 شهراً

على سجنهم، لا يزالون يحتفظون بآثار التعذيب في أجسادهم، وأنّه بعد أن قدّم لهم فرع الحزب الأموال التي توصلهم إلى بيوتهم، تم إرسالهم في قطار قسنطينة. وذكرت أن العديد من المعتقلين لا يزالون ينتظرون تحريرهم وعودتهم إلى منازلهم، لإعادة بناء أسرهم المشردة، وأن العدالة تتطلب أن يعوّض هؤلاء الضحايا، وأن يدفع جلاديهم جزاء جريمتهم وطغيانهم"[45].

وحول إطلاق سراح ثلاثة أفواج ممن مسهم تخفيض العقوبات، علقت صحيفة المغرب العربي بقولها: "خلال الأيام الأخيرة أطلق سراح ثلاثة أفواج من المسجونين الجزائريين، الذين صدرت بحقهم أحكاماً تعسفية من سجن وأعمال شاقة وإعدام، وذلك لسبب المذابح الوحشية التي اقترفها الاستعمار البغيض ضد أهليهم وذوي قرباهم، وضد الشعب الجزائري كله وهي مذابح 8 ماي، وكان قد صدر قانون العفو عن المسلمين المحكوم عليهم جراء هذه الحوادث، غير أن هذا القانون نائم نوم أهل الكهف، ولم يقع تنفيذه إلا في نطاق محدود، ففي يوم 7 جانفي 1948 أطلق سراح 45 من ضحايا الظلم الاستعماري، وهم من قالمة سطيف خراطة وبجاية، وكانوا في سجن البرواقية، حيث أفرج عليهم ليلاً، وكان عليهم السير مشياً على الأقدام إلى المدية[46]. وقد وصلوا وهم حفاة عراة عطشاً جياعاً، استقبلوا من طرف شبان الحركة الوطنية، فأكرموا مثواهم وقطعوا لهم تذاكر للسفر إلى البليدة، حيث استقبلهم وطنيون آخرون، ومنها انتقلوا إلى مدينة الجزائر ثم إلى قسنطينة[47].

إثارة قضية الأطفال اليتامى أبناء ضحايا مجازر ماي 1945: أثير ملف الأطفال اليتامى أبناء ضحايا مجازر ماي 1945 لأول مرة من قبل النواب الوطنيين، فباسم المجموعة البرلمانية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تدخل الهادي مصطفاي مذكراً بالأحداث المأساوية لماي 1945 التي لم تترك سوى الدماء والبؤس والدمار، الأمر الذي ترتب عنه المئات من اليتامى في مراكز خراطة وشوفريل وعين عباسة وعموشة، فهؤلاء الأطفال بعد أن قتل آباؤهم وأمهاتهم بالرصاص تركوا من دون عناية ولا مأوى. وعلى السلطات العمومية التحرك والتكفل بهؤلاء الضحايا الأبرياء في مراكز اليتامى[48]. وفي 7 أوت 1946 قام البرلماني مصطفاي بتوجيه رسالة إلى وزير الداخلية يدعوه فيها لتدخل المصالح العامة لأجل إنقاذ الأطفال يتامى ضحايا أحداث ماي 1945، الذين يعانون من ويلات المجاعة والبرد ويوجدون من دون مأوى ولا مصدر للعيش، بعدما فقدوا آبائهم المقتولين أو المحتجزين. إثرها قام وزير الداخلية بإبلاغ الحاكم العام بضرورة دراسة الموضوع من قبل الإدارة في الجزائر[49].

وقامت جمعية النجدة الاشتراكية (تابعة للحزب الاشتراكي SFIO) في 12 أوت بجولة في الدواوير التي كانت مسرحاً للمجازر الاستعمارية، بحيث زارت كل من شوفريل، بيروقوفيل، عموشة، خراطة وواد مرسى، وذكرت أن عدد يتامى شوفريل يفوق رقم 250 الذي قدمته جريدة ليبرتي، وأن مجموع اليتامى يتعدى 600 طفل، وأنَّه لا يمكن القيام بإحصاء حقيقي في دواوير منذ سنوات وهي لا تتوفر على سجلات الحالة المدنية، وأكَّدت أنَّ العديد من اليتامى يوجدون حالياً لدى عائلات في ظروف جد صعبة، بحيث الفلاح الذي لديه 6 أطفال يصعب عليه إعالتهم، نجده يتكفل بثلاثة آخرين، وأنَّ بعض الأطفال تم تبنيهم والتكفل بهم من قبل عائلات أوربية[50].

بينما أثارت لجنة مبادرة قانون العفو عن المعتقلين السياسيين (تأسست بمبادرة من قبل الحزب الشيوعي الجزائري) القضية في وقت سابق وأجرت محادثات مع الحاكم العام الذي وعد برعاية هذه الطفولة وإنقاذها من الموت، بحيث استقبل وفد عن اللجنة من قبل كازان (Gazagne) الأمين العام للحكومة العامة في أوَّل أوت 1946، فعرضت عليه الوضعية وقدَّمت له رسالة طالبته فيها إعلامها بما

قامت به الإدارة لتجميع وإحصاء ونجدة تلك الطفولة، وطلبت منه الموافقة على ذهاب اللجنة إلى عين المكان، لاستقبال هؤلاء الأطفال والسماح بتبنيهم من قبل عائلات تتوفر على الشروط المعنوية والمادية الضرورية، وذكرت بأنَّها تتلقى طلبات التبني بشكل متزايد. وعند نهاية اللقاء اعترف كازان بإحصاء السلطات لأزيد من 1000 طفل يتيم، ووافق على زيارة اللجنة ودراسة مشكلة التبني من قبل الأسر التي تريد ذلك[51].

وصلت القضية إلى وزارة الداخلية التي طلبت من الحاكم العام متابعة الملف، لذلك وجَّه هذا الأخير تعليمات إلى والي قسنطينة لإحصاء اليتامى، وتقديم المساعدة الضرورية للذين لم يتكفل بهم أحد، وأفضى التحقيق إلى ما يلي:

- ✓ مجموع الأطفال اليتامى الذين تم إحصاؤهم: 1370.
- ✓ 642 يتيم، يوجدون لدى أمهاتهم.
- ✓ 709 يتيم، يوجدون لدى أقاربهم ولدى الأصدقاء.
- ✓ 19 طفل يتيم الأب والأم، لا يوجد من يعتني بهم.

وحول 19 طفلا الذين تركوا من دون عناية تذكر، ذكر والي قسنطينة أنَّه قد أمر بأخذهم إلى مركز اليتامى بسيدي مبروك بقسنطينة[52]. بينما ذكرت "ليبرتي" أن لجنة مبادرة قانون العفو أخذت مجموعة من يتامى شوفريل إلى الجزائر العاصمة، ومنها سيتم تحويلهم إلى عائلاتهم الجديدة. "تلك المجموعة الأولى مشكلة من 18 طفلا، أعمارهم ما بين 4 سنوات و12 سنة، قدِموا من قسنطينة على مثن القطار، وصلوا على الساعة 7.30 صباحاً واستقبلوا من طرف اتحاد النساء الجزائريات، الذي حضَّر لهم وجبة الفطور. وأقيمت حفلة لهم في مقر فريق المولودية (مولودية الجزائر الفريق القريب من حزب الشعب)،[53] حضره ممثلين عن الحزب الشيوعي وحزب الشعب وأحباب البيان وغيرهم. ومثّل هؤلاء الأبرياء شهود عيان على مسارح القتل العشوائي، فقد رأوا بأعينهم آباؤهم يقتلون وأكواخهم تحرق، وفيما ذكر الطفل لوني أنَّ أمّه ماتت من شدّة الصدمة والخوف"[54].

وصرَّحت المدعوة "صالح" عضو لجنة العفو لشوفريل وهي أرملة صالح الخير: "يوجد 250 يتيم في هذه القرية وحدها، ووجدنا صعوبة في إيجادهم، بحيث انتشرت إشاعة أنه سيتم بيعهم للخارج، العديد منهم تم تبنيهم من قبل عائلات في القطاع القسنطيني، الإدارة تحدَّثت عن وجود 1000 طفل يتيم والحقيقة أنهم بالآلاف. ذكر لنا بعض أصدقاؤنا أن العديد منهم ماتوا بالجوع والبرد خلال فصل الشتاء"[55]. و في مقام آخر ذكرت أنَّه يوجد الآلاف من هؤلاء الأطفال، ولأن الأنباء تقول أن العديد منهم ماتوا من شدة الجوع والبرد خلال فصل الشتاء الماضي (1945)، فقد تركت اللجنة اثنين من أعضائها هناك لجمع الكثير منهم قبل وصول فصل الشتاء (لسنة 1946-1947)[56].

وقد تم تبني 3 أطفال في مدينة الجزائر، بينما تم تحويل الباقي إلى وهران، أين حولوا إلى عائلاتهم الجديدة، ففي 17 سبتمبر 1946 وصل إلى وهران قطار من الجزائر يقل 16 طفلاً من يتامى شوفريل، كان في انتظارهم في المحطة 500 شخص نصفهم من النساء، وفي الرصيف الآخر 500 رجل، عند وصولهم استقبلوا من طرف كامي (Cami) عضو لجنة العفو، والذي رحَّب بهم وفي يده باقة من الورود، كانت الكشافة تنشد الأناشيد الوطنية، أعضاء السي جيي تي (CGT الكونفدرالية العامة للشغل) تكفلوا بالجانب التنظيمي الأمني. حضر التظاهرة مثلي حزب البيان وأعضاء من حزب الشعب، الذين صرخ

أحدهم بصوت عال: "إنَّها ليست تظاهرة فرح، بل نحن في يوم حداد". بعدها حمل الأطفال على مثن سيارات، تبعهم موكب مشكل من 1000 شخص[57].

مساعدة عائلات الضحايا مادياً: لأجل التضامن مع ضحايا الزجر الاستعماري أسس حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (PPA-MTLD) الهلال الأحمر الجزائري (CRA)، هذا الأخير تكفّل بعملية جمع التبرعات وتوزيعها على عائلات الضحايا التي تركت دون سند اثر فقدانها لمن يعيلها سواء بالقتل أو السجن، كان الهلال الأحمر يستخدم عدة طرق لجمع التبرعات منها: تنظيم المهرجانات والحفلات وتحويل أموالها لصندوق الهلال، ومنها توجيه نداءات لأصحاب الأموال لتقديم يد المساعدة، ومنها توزيع قصاصات ورقية تحسيسية مقابل قيمة مالية. وإلى غاية ديسمبر 1948 تمكن الهلال الأحمر من جمع 5 ملايين فرنك وتوزيعها على عائلات ضحايا القمع لسطيف قالمة خراطة ودشمية، ففي سنة 1946 قام بتوزيع 1.2 مليون فرنك، وفي 1947 وزّع 2 مليون، وفي 1948 وزّع 1.5 مليون، وعلقت صحيفة المغرب العربي: أن الوطن الجزائري لا يمكنه أن يخون الذين ضحوا في سبيله، والذين يعانون في سبيله في السجون الامبريالية[58].

ونشرت ذات الصحيفة في ملحقها باللغة الفرنسية، قائمة المستفيدين من تلك المساعدات، ففي العدد 37 نشرت قائمة المستفيدين لشوفريل وضمت 82 عائلة، وفي العدد 38 نشرت المستفيدين لسانت أرنو (العلمة Saint Arnault) وعددهم عائلتين، وبيروقوفيل 58 عائلة، تاقيطونت 4 عائلات، الوريسية 5، سيليق 13، قرقور 4، عين الروى 16، عين عباسة 22. وفي العدد 39 نشرت أسماء 30 عائلة من خراطة و28 من سطيف، وفي العدد 41 نشرت أسماء 117 عائلة من قالمة و70 من بوتي و8 من كليرمان (Kellerman الفجوج) و12 من بوقرقور و12 من كلوزيل (Clauzel هواري بومدين)، 8 من قوناد (Gounod عبدي)، 6 من بوحمدان، 15 من هيليوبوليس[59].

وبذلك يكون مجموع العائلات المستفيدة من مساعدات الهلال الأحمر 590 عائلة، واختلفت القيمة المالية الموزعة حسب اختلاف عدد أفراد العائلة الواحدة بقاعدة 400 فرنك للفرد، ويكون العدد الإجمالي لأفراد العائلات الذين استفادوا من المساعدات في حدود 2500 فرد. كما أسست حركة الانتصار لجنة دعم ضحايا القمع (CSVR) سنة 1948 برئاسة المحامي عبد القادر وقواق، والتي صرفت في ذلك العام 3 160 000 فرنك لمصلحة عائلات ضحايا القمع[60].

خاتمة:

ترتب عن أحداث شهر ماي 1945 المأساوية في نواحي سطيف، قالمة وخراطة الآلاف من الضحايا، وخلَّفت المجازر آثاراً مادية ومعنوية (نفسية واجتماعية) استمرت لعدة سنوات. وبعد عودة الأحزاب الوطنية للنشاط سنة 1946 باشرت عملها في سبيل تجريم المسؤولين الاستعماريين عن المجازر، والوصول إلى تسليط الضوء على ما كانت تسميه بالمؤامرة الاستعمارية، ولم يتوقف النواب الوطنيون في المجالس المختلفة، خصوصاً نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن المطالبة بإرسال لجنة تحقيق حول الأحداث، والوصول إلى تحقيق شيء من العدالة، من خلال إيقاف مرتكبي المجازر ومحاكمتهم. كما طالب النواب الوطنيون بإعادة إدماج الموظفين الجزائريين المفصولين عن وظائفهم، وبتخصيص أغلفة مالية لتقديم تعويضات لعائلات الضحايا.

وهذا ما يعني أن الحركة الوطنية وصحافتها لم توظف مجازر ماي 1945 فقط للدعاية ضد النظام الاستعماري فحسب، وإنما عملت أيضاً لأجل محور آثار تلك الأحداث الدموية بالنسبة للجزائريين، من

خلال مطالبتها بتعويض ما لحق بهم من أضرار مادية؛ من حرق للبيوت وتخريب وتدمير للقرى ونهب للأملاك. لكن كل تلك الصيحات المعبر عنها بوسائل مختلفة، تمثلت في توجيه رسائل للسلطات في الجزائر وفي فرنسا، وفي تدخلات النواب الوطنيين في مختلف المجالس، وفي كل ما كتبته الصحف الوطنية، كل ذلك لم يجد آذاناً صاغية لدى النظام الاستعماري، الذي أراد طي تلك الصفحة الدموية ومحوها من التاريخ. مما زاد من تعميق الجراح بالتيقن من أن المستعمر لن يقبل بتحقيق أدنى أشكال العدالة لمصلحة الجزائريين.

وأمام عدم استجابة السلطات الاستعمارية لمطلب مساعدة عائلات الضحايا، شنت الحركة الوطنية حملة وطنية لجمع التبرعات وإعادة توزيعها على عائلات الضحايا، مما حقق مبدأ وحدة الشعب الجزائري وتضامن أبناءه مع ضحايا القمع الاستعماري أينما وجدوا. كما شنت الصحافة الوطنية حملة أثارت من خلالها قضية الأطفال اليتامى أبناء ضحايا مجازر شهر ماي 1945. وفي ملحمة وطنية تم تحويل العديد من الأطفال يتامى الأبوين من دون كفيل إلى عائلات في الوسط الغرب الجزائري، وذلك ما يدل على وحدة الأمة وأن ما أصاب البلاد في جهتها الشرقية ترددت آلامه كل مناطق الجزائر. تلك الأحداث الدموية لشهر ماي 1945 وآثارها وتداعياتها المأساوية كان لها وقعها لدى الشباب الجزائري لذلك الجيل وهو جيل نوفمبر 1954، الذي استخلص الدرس أنه خلال الجولة القادمة لا يجب أن يباغتنا المستعمر، من دون تهيؤ أو تحضير للمواجهة الحتمية والفاصلة. وذلك ما يعبر عن كون اعتبار أحداث ماي 1945 مثلت فجر الثورة، وبداية النهاية بالنسبة للمستعمر

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر الأرشيفية:

1- ANOM (Aix En Provence), Algérie, GGA, 40G/36, Dossier: condamnations à mort, exécutions, grâces, 1945-1954.

2- ANOM (Aix En Provence), 9h/51, dossier: orphelins musulmans des événements du 8 mai 1945.

3- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériel, 81F/874, réparation des dommages commis aux victimes des événements du 8 mai 1945.

4- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/873, Amnistie des sanctions administratives prises à l'encontre de fonctionnaires musulmans, après le 8 mai 1945

5- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, réparation des dommages commis aux victimes des événements du 8 mai 1945. Lettre de Jacques Augarde député de Constantine, 8 novembre 1947.

6- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, réparation des dommages commis aux victimes des événements du 8 mai 1945.

7- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, Victimes des événements de Constantine de mai 1945, Conseil de la République, Rapport, 981, 21 septembre 1948.

8- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, Victimes des événements de Constantine de mai 1945, note de renseignement de Jules Moch au président du conseil, 16 mars 1949.

9- JOA (Journal Officiel de l'Algérie), N° 49-37, 1948, proposition de décision..., pp. 803-805.

10- JOF (Journal Officiel Français), Conseil de la République, PV de la séance du 15 juin 1948, N° 542, proposition de résolution.

المصادر الصحفية:
1- البصائر، صحيفة أسبوعية، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مديرها محمد البشير الإبراهيمي، 22 ماي 1950.
2- الجزائر الجديدة، صحيفة شهرية، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، مديرها العربي بوهالي، أكتوبر 1946.
3- المغرب العربي، جريدة تابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، رئيس تحريرها الشيخ محمد الزاهري، 23 جانفي 1948، 18 ديسمبر 1948.
4- Algérie libre, organe du PPA-MTLD, sa devise, par le peuple et pour le peuple, directeur politique Ahmed Mezerena, 15 Mai 1950, 03 octobre 1953.
5- Egalité des races et des peuples, organe du Manifeste Algérien, rédacteur en chef Aziz Kessous, 08 Aout 1947.
6- Egalité, puis de l'UDMA, directeur politque Ferhat Abbas, 20 décembre 1946, 27 Mars 1947, 31 Juillet 1947, 03 octobre 1947, 06 Février 1947, 08 Aout 1947.
7- Nation Algérienne, organe clandestine du PPA, 07 Mai 1954.
Fraternité, Hebdomadaire du parti socialiste SFIO en Algérie, fondateur Vincent Auriol, 18 aout 1946.
8- Humanité, journal hebdo, organe du PCF, directeur Louis Aragon, 09 Novembre 1945.
9- Liberté, journal hebdo, organe du PCA, 29 Décembre 1945, 27 Novembre 1945.
10- Décembre 1945, 10 Janvier 1946, 18 Avril 1946, 08 Aout 1946, 12 Septembre 1946.
11- République Algérienne, organe central de l'UDMA, directeur politique Ferhat Abbas, rédacteur en Chef; Ahmed Benzadi, 18 Juillet1948, 25 Juin 1948, 24 Décembre 1948, 29 mai 1949, 24 juin 1949, 15 juillet 1949, 05 mai 1950.
12- El-Maghrib El-Arabi, supplément français, N°37, 12 Décembre 1948, p 2. N°38, 22 Janvier 1949, p3. N° 39, 05 Février 1949, p.3. N° 41, 19 Février 1949.

مقال في مجلة عليمة:
1- عبد السلام عكاش، القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945، وقانون العفون لـ16 مارس 1946، مجلة حوليات جامعة قالمة، العدد 13، جانفي 2016، الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28848

الهوامش:

[1]- حول موضوع: القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945، وقانون العفون لـ16 مارس 1946ا ، أنظر: مجلة حوليات جامعة قالمة، العدد 13، جانفي 2016، الرابط الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28848
[2]- Liberté, journal hebdo, organe du PCA, 29 Décembre 1945.
[3]- Humanité, journal hebdo, organe du PCF, 09 Novembre 1945.
[4]- Liberté, 27 Décembre 1945.
[5]- Liberté, 27 Novembre 1945.
[6]- Liberté, 10 Janvier 1946.
[7]- Liberté, 18 Avril 1946.
[8]- Algérie libre, organe du PPA-MTLD, 15 Mai 1950.
[9]- البصائر، 22 ماي 1950.
[10]- Egalité, organe central de l'UDMA, directeur politique Ferhat Abbas , rédacteur en chef Aziz Kessous, 08 Aout 1947.
[11]- Egalité, 30 Mai 1947.
[12]- Egalité, 18 Aout 1946.
[13]- République Algérienne, 25 Juin 1948, p4.
[14]- Egalité, 15 Aout 1947.
[15]- Egalité, 08 Aout 1947.
[16]- Egalité, 03 octobre 1947.
[17]- Egalité, 31 Juillet 1947.

[18]- République Algérienne, 29 mai 1949.
[19]- Egalité, 06 Février 1947.
[20]- République Algérienne, 05 mai 1950.
[21]- République Algérienne, 25 Juin 1948.
[22]- Egalité, 13 Mars 1947.
[23]- Egalité, 20 Mars 1947.
[24]- قدَّم قدور ساطور تقريراً للجنة الداخلية والتي وافقت عليه ومما جاء فيه: "خلال الأحداث الخطيرة لماي وجوان وجويلية 1945 في العمالة القسنطينية آلاف العائلات البريئة من مختلف الأصول تعرضت لمأساة مهمة. ليس فقط الرجال من قتل، ولكن منازل خربت وقرى بكاملها نهبت وأحرقت، وحالة العديد من العائلات في وضع تعيس، يتامى تائهين في الجبال، أرامل، أطفال، شيوخ محرومين من كل أشكال المساعدة، وليس لهم حتى سقف يأوون إليه أو قماش يكسوهم. ميزانية الجزائر حاولت التخفيف من ذلك البؤس، ولكنها في حاجة ماسة لمساهمة ميزانية المتروبول لإصلاح الأضرار المتراكمة، ذلك الإجراء من شأنه أن يحدث التهدئة. قانون العفو هو قانون لأجل النسيان، والمساعدة على النسيان الكامل لا يكون والأطفال يمدون أيديهم في قرى مخربة، هذا الإجراء يساعد على خلق أجواء الأخوة التي نتمناها، لذلك فاللجنة تقترح القرار التالي: الجمعية الوطنية التأسيسية تدعو الحكومة لتسجيل غلاف مالي مهم، موجه لمساعدة عائلات الأشخاص المنكوبين خلال أحداث ماي جوان جويلية 1945 في الجزائر". Egalité, 04 octobre 1946, p2
[25]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, Victimes des événements de Constantine de mai 1945, Conseil de la République, Rapport, 981, 21 septembre 1948.
[26]- Egalité, 23 Janvier 1948. Nation Algérienne, 07 Mai 1954.
[27]- République Algérienne, 24 décembre 1948, en marge des événements du 8 mai 1945 p1 et 4.
[28]- JOF (Journal Officiel Français), Conseil de la République, PV de la séance du 15 juin 1948, N° 542, proposition de résolution.
[29]- République Algérienne, 24 décembre 1948, en marge des événements du 8 mai 1945 p1 et 4.
[30]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, Victimes des événements de Constantine de mai 1945, note de renseignement de Jules Moch au président du conseil, 16 mars 1949.
[31]- République Algérienne, 17 décembre 1948, en marge des événements du 8 mai 45.
[32]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, réparation des dommages commis aux victimes des événements du 8 mai 1945. Lettre de Jacques Augarde député de Constantine, 8 novembre 1947.
[33]- طالب نواب المعمرين في مختلف المجالس في الجزائر وباريس بتعويض الضحايا الأوروبيين عن الخسائر المادية التي لحقت بهم، لذلك كان وزير الداخلية تكسييه (Adrien Texier) خلال زيارته للجزائر في كل مرة يطمئن المعمرين بأنه سيتم تعوضهم عن الخسائر التي لحقت بهم، وبالفعل تحدثت الصحف الاستعمارية عن تعويض الأوروبيين، فحسب مراسلة لعمالة قسنطينة فقد قدمت الحكومة العامة 50000 فرنكاً، بينما قامت وزارة الداخلية بعد اتفاق مع وزارة المالية باقتطاع 3 ملايين فرنك من المصرف الاحتياطي الجزائري كنجدة أخرى، لذلك دعت المراسلة الضحايا للتقدم في أقرب الآجال إلى مقر دوائرهم وتقديم طلب مرفق بالمعلومات الخاصة بحالتهم، وأنشئت لجنة لضبط قيمة الخسائر.
Dépêche de Constantine, 14 juin 1945
[34]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériel, 81F/874, réparation des dommages commis aux victimes des événements du 8 mai 1945.
[35]- Ibid.
[36]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, Victimes des événements de Constantine de mai 1945, correspondance du gouverneur général au ministre de l'intérieur, 22 mars 1948.
[37]- مما ذكره فرحات عباس خلال تدخله أمام الجمعية: "لا يمكن إسكاتنا، هناك عدالة لم تطبق، محاكمات المحاكم العسكرية جرت في جو مناسب لممارسة الظلم، فالأحقاد كانت منتشرة، والنظام التعسفي يراد أن يفرض علينا بالقوة... ذِكر الأموات يتطلب إصلاح حال الأحياء الذين لا يزالون يطالبون بالعدالة. أول تحقيق أجرته لجنة الجنرال توبير بأمر من الحاكم العام، لكن جاء أمر من باريس ليوقف عمل اللجنة، الأكيد أن هناك تخوف من تسليط الضوء على المؤامرة،

والتمكن من اكتشاف المسؤولين الحقيقيين. التهدئة تتطلب إعادة النظر في الأحكام، وتحقيق دقيق يقوم به مثلي الأمة، ضد من قتل العرب مثل الحيوانات البرية وفي المساء يضع جدول لأعداد صيده، من عذّب الرجال واعتدى على النساء وشوه الجثث المتروكة للذئاب، من قام بالتصفية العرقية لشبابنا، يجب أن يتم كشفهم، إيقافهم ومعاقبتهم. بالنسبة للضحايا الأوربيين فقد تم إعادة بناء منازلهم، وتعويضهم بشكل كبير عن الخسائر المادية، ولكن كيف هو الوضع الذي يوجد فيه الضحايا المسلمين؟ الأرامل واليتامى الذين مات ذويهم بشكل مأساوي في ماي 1945؟ الأغلبية يوجدون في حالة بؤس".
Egalité 27 Mars 1947.

[38]- République Algérienne, 18 Juillet1948.

[39]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/873, Amnistie des sanctions administratives prises à l'encontre de fonctionnaires musulmans, après le 8 mai 1945.

[40]- Egalité, 20 Décembre 1946.

[41]- République Algérienne, 24 juin 1949. 15 juillet 1949.

[42]- Ibid.

[43]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/873, op, cit.

[44]- JOA (Journal Officiel de l'Algérie), N° 49-37, 1948, proposition de décision..., pp. 803-805.

[45]- Egalité, 26 Septembre 1947.

[46]- المغرب العربي، 23 جانفي 1948.

[47]- نفس الصحيفة والعدد.

[48]- ANOM (Aix En Provence), 9h/51, dossier: orphelins musulmans des événements du 8 mai 1945.

[49]- ANOM, (Aix En Provence), Fond Ministériels, 81F/874, réparation des dommages commis aux victimes des événements du 8 mai 1945.

[50]- Fraternité, 18 aout 1946.

[51]- Liberté, 08 Aout 1946.

[52]- ANOM (Aix En Provence), Algérie, GGA, 40G/36, Dossier: condamnations à mort, exécutions, grâces, 1945-1954.

[53]- خلال عملية الاستقبال التي حضرها 200 شخص تدخل العديد من أعضاء لجنة العفو ومنهم بن مفصل الذي ذكر بالصعوبات التي أقامتها الإدارة في طريق عمل اللجنة لاكتشاف هؤلاء اليتامى الصغار، والذين قتل آباؤهم تحت أنظارهم من قبل البرابرة الاستعماريين". في حين صرح العقيد روا(Roig) عن فرع حسين داي للجنة العفو أن هؤلاء الأطفال لا يمثلون سوى الدفعة الأولى وأنه لا ينبغي التوقف عند ذلك الحد، في وقت الإدارة لا تريد القيام بأي شيء لمصلحتهم. وأدلى كوش يونس عن اللجنة بتصريح مماثل، ذكّر فيه بوجود المئات من اليتامى المرميين في الشوارع. ثم دعا للاتحاد لأجل معاقبة الخونة: أشياري وليستراد كاربونيل.
ANOM (Aix En Provence), Algérie, GGA, 40G/36, op, cit.

[54]- Liberté, 12 Septembre 1946.

[55]- Ibid.

[56]- الجزائر الجديدة، أكتوبر 1946.

[57]- ANOM (Aix En Provence), Algérie, GGA, 40G/36. Op. cit.

[58]- المغرب العربي، 18 ديسمبر 1948.

[59]- Voir El-Maghrib El-Arabi, supplément français, N°37, 12 Décembre 1948, p2. N°38, 22 Janvier 1949, p3. N° 39, 05 Février 1949, p.3. N° 41, 19 Février 1949, p.3.

[60]- Algérie Libre, 03 octobre 1953.